

# هيومن رايتس ووتش: قوات الاحتلال ارتكبت جرائم حرب بغزة



الخميس 11 سبتمبر 2014 م

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن غارات قوات الاحتلال الصهيوني انتهكت قوانين الحرب وتسببت في تدمير مدارس في غزة تأوي أشخاصاً مشردين، وراح ضحيتها العديد من الضحايا المدنيين، وفيما يُعدُّ جهد التوثيق الأول من نوعه لهذه الانتهاكات، أجرت هيومن رايتس ووتش تحقيقاً في الغارات الثلاث التي تم شنها في 24 و 30 يوليول/تموز 2014، وتسببت في مقتل 45 شخصاً، منهم 17 طفلاً.

وقال فريد أبراهمز، المستشار الخاص لدى هيومن رايتس ووتش: "شن جيش الاحتلال غارات على ثلاثة مدارس واحدة للعيان وهو يعلم أنها تأوي مئات الأشخاص، ما تسبب في مقتل العديد من المدنيين وإصابة آخرين بجروح ولم تقدم الصهاينة أي تبرير مقنع لغاراتها على مدارس فيها أشخاص يبحثون عن الحماية، ولا للمجزرة التي تجت عنها".

يبدو أن اثنين من الغارات الثلاث التي أجرت هيومن رايتس ووتش تحقيقاً بشأنها، في بيت حانون وجبالها، لم تكون تستهدف أهدافاً عسكرية، وكانت غير مشروعة وذات طابع عشوائيٍ كما كانت الغارة الثالثة في رفح غير متناسبة وعشوائيةٍ وتعتبر الهجمات غير المشروعة التي تنفذ عمداً؛ أي بإصرار أو لا مبالاة، جرائم حرب.

وتلزم قوانين الحرب الكيان الصهيوني الفاصل بإجراء تحقيق ذي مصداقية في إمكانية وقوع جرائم حرب، ومعاقبة المسؤولين عنها بشكل مناسب.

وقال الجيش الإسرائيلي إنه أنشأ "لجنة تقييمات لتقسيي الحقائق" لـ"فحص الواقع الاستثنائي"، خلال الحرب الأخيرة، وإنه فتح 5 تحقيقات جنائية، وبينها على ما يبدو تحقيق في هجوم 24 يوليول/تموز المذكور أدناه؛ لكن لدى الصهاينة سجلًا طويلاً من الإخفاق في إجراء تحقيقات ذات مصداقية في جرائم الحرب المزعومة، بحسب هيومن رايتس ووتش.

وأخبر الجيش الصهيوني هيومن رايتس ووتش أنه أنشأ لجنة تقييم لتقسيي الحقائق لـ"فحص الواقع الاستثنائي" أثناء النزاع الذي استمر لسبعة أسابيع، برئاسة العigor جنرال نوام طيبون، قائد الفيلق الشمالي بقوات الاحتلال، وتضم أفراداً لم يكونوا في تسلسل القيادة أثناء العمليات القتاليةٍ وقال الجيش إن 44 حادثة كانت قد أحيلت إلى اللجنة بحلول 10 سبتمبر/أيلول.

ولم تف تحقيقات سابقة أجراها الصهاينة في جرائم حرب مزعومة ارتكبها قواتها بالمعايير الدولية للتحقيقات ذات المصداقية والمحايدة والمستقلة، بحسب هيومن رايتس ووتش.

وقالت المنظمة إن يتعين على لجنة تقسيي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً التحقيق في الغارات التي استهدفت مدارس وراح ضحيتها مدنيون، ورفع توصيات متابعة لمجلس الأمن.

كما قالت هيومن رايتس ووتش إنه يتوجب على الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن يطالب المحكمة الجنائية الدولية على وجه السرعة ببسط ولاليتها على الضفة الغربية وغزة لمحاكمة الجرائم الخطيرة التي ارتكبها كلاً الطرفين.